

الجريدة الرسمية

الجريدة الرسمية – العدد ٢٨ – ٢٠٢٥/٦/٢٦

١٦٥٧

قرار رقم: 2025/13 تاريخ: 2025/6/13

رقم المراجعة: 2025/5/26 ورود: 2025/8/و

موضوع المراجعة: الطعن بالقانون رقم 8 المنصور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2025/5/22 والرامي إلى تسوية أوضاع ضباط متقاعدين في المديرية العامة للأمن العام.
المستدعي: رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون.

إن المجلس الدستوري،
الملتئم في مقره بتاريخ 2025/6/13، برئاسة رئيسه القاضي طنوس مشلب وحضور
الأعضاء القضاة: عوني رمضان، أكرم بعاصيري، ألبرت سرحان، رياض أبو غيدا، فوزات
فرحات، ميشال طرزي، الياس مشرقاني وميراي نجم.
وبغياب نائب الرئيس القاضي عمر حمزة لدواعٍ صحية.

بناءً على المادة 19 من الدستور،
بعد الإطلاع على ملف المراجعة وعلى التقرير الوارد بتاريخ 2025/6/6 ،
ولدى التدقيق والمذاكرة،
تبين أن رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون قدّم، بتاريخ 2025/5/26، مراجعة طعن
بالقانون رقم 8 المنصور في العدد 23 من الجريدة الرسمية بتاريخ 2025/5/22 (تسوية أوضاع
ضباط متقاعدين في المديرية العامة للأمن العام)، سجلت في قلم المجلس بتاريخ ورودها برقم
2025/8/و، وطلب قبولها شكلاً لاستيفائها للشروط الشكلية، وفي الأساس إبطال القانون
المطعون فيه مديلاً بالأسباب التالية:

1- مخالفة القانون المطعون فيه مبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية المنصوص عليه في الفقرة "هـ" من مقدمة الدستور.

2- انتقاء مبررات القانون المطعون فيه.

3- فقدان الأساس الدستوري للقانون المطعون فيه.

4- خرق مبدأ المساواة.

وفي 2025/6/2 قرر وقف مفعول القانون المطعون فيه.

بناء عليه،

أولاً - في الشكل:

حيث إن القانون رقم 8 المطعون فيه قد نشر في العدد 23 من الجريدة الرسمية بتاريخ 2025/5/22، وقد وردت المراجعة في 2025/5/26 مستوفية سائر شروطها الشكلية فتقبل شكلاً.

ثانياً - في الأساس:

حيث إن القانون المطعون فيه يتالف من مادة وحيدة تنص على ما يلي:

« - خلافاً لأي نص آخر ومراعاة لمبدأ المساواة، يحق للضباط الذين تمت ترقيتهم إلى رتبة ملازم بموجب القانون رقم 269 الصادر بتاريخ 2022/3/7 (تسوية أوضاع مفتشين في المديرية العامة للأمن العام) أن تمنح لهم الترقية إلى الرتبة المستحقة عند أحالتهم إلى التقاعد وان يعاد انهاء خدماتهم على أساس هذه الرتبة.

- تنصي حقوق الضباط المستفيدين من أحكام مادة هذا القانون على أساس الرتبة المستحقة لكل منهم بعد ترقيتهم إليها، وبحسب وضعيتهم الجديدة، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

- تلغى جميع النصوص المخالفة لأحكام هذا القانون.

- يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية. »

وحيث إن المستدعي يدلي بمخالفة القانون المطعون فيه مبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وبانتفاء مبرراته فقدانه الأساس الدستوري وخرقه مبدأ المساواة، ما يقتضي التطرق إليه تباعاً وبالقدر اللازم في ضوء إلإات المستدعي وفي ضوء أحكام الدستور والمبادئ الدستورية التي ترعى الموضوع،

١- في السبب المبني على مخالفة مبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية التنفيذية:

حيث إن المستدعي يدلي بأن النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، بموجب الفقرة "هـ" من مقدمة الدستور، وأن تعين الموظفين هو من صلاحية السلطة التنفيذية بما في ذلك صلاحية الترقية والتوفيق، وأن صلاحية السلطة التشريعية تقتصر، في هذا المجال، على وضع القواعد العامة الناظمة للوظيفة العامة دون التدخل في تطبيقها ولاسيما في تعين الموظفين أو ترقيتهم أو ترقيتهم،

وحيث إن المستدعي يدلي أيضاً بأن القانون المطعون فيه لم يضع أحكاماً عامة مجردة، إنما هو يتعلق بترقية موظفين محددين بالأسماء، وأن التعاون بين السلطات يعني تسهيل كل سلطة عمل السلطة الأخرى وليس حلول أحدها مكان الأخرى وممارسة صلاحياتها جزئياً أو كلياً،

وحيث إن النظام اللبناني قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها وفق ما نصت عليه الفقرة "هـ" من مقدمة الدستور،

وحيث أن القانون المطعون فيه يمنح الحق بالترقية للضباط الذين تمت ترقيتهم إلى رتبة ملازم بموجب القانون رقم 269 الصادر في 2022/3/7، إلى الرتبة المستحقة عند إحالتهم إلى التقاعد.

وحيث إن الدستور حدد صلاحية كل من السلطات الثلاثة فأنابط السلطة التشريعية بمجلس النواب والسلطة الإجرائية بمجلس الوزراء والسلطة القضائية بالمحاكم،
وحيث إن التوازن بين السلطات يعني التزام كل سلطة حدود صلاحياتها وعدم طغيان أية سلطة على سلطة أخرى،

وحيث إن التعاون بين السلطات يعني تسهيل كل سلطة عمل السلطة الأخرى، وعدم عرقلة عملها، وذلك من أجل انتظام عمل السلطات وتفعيل دورها خدمة للصالح العام، والتعاون لا يعني اندماج السلطات إنما يجب أن يقف عند حدود الفصل في ما بينها، دون إمكان حلول سلطة مكان السلطة الأخرى وممارسة صلاحياتها جزئياً أو كلياً.

وحيث إن الدستور حدد في المادة 65 صلاحيات مجلس الوزراء ومن بينها تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون وكذلك تسوية أوضاعهم الوظيفية حسب إجتهداد هذا المجلس (قرار رقم 2012/2 تاريخ 17/12/2012)،

وحيث إن صلاحية تعيين الموظفين في الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم تتضمن، أيضاً صلاحية ترقيتهم وفق القانون وكذلك تسوية أوضاعهم الوظيفية حسب إجتهداد هذا المجلس قرار رقم 2012/2 تاريخ 17/12/2012،

وحيث إن ترقية عدد محدد معروف من الموظفين هم الضباط الذين تناولهم القانون المطعون فيه، وهو الذين سبقت ترقيتهم إلى رتبة ملازم بموجب القانون رقم 269 تاريخ 7/3/2022، هي من صلاحيات السلطة التنفيذية حصراً، ويكون المشتري باقادمه على ترقيتهم بموجب القانون المطعون فيه قد تعدى على تلك الصلاحيات وخالف مبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عنه في الفقرة "هـ" من مقدمة الدستور إضافة إلى مخالفة مبدأ شمول التشريع وتجرده، ما يوجب إبطال القانون المطعون فيه.

2- في الأسباب المبنية على انقاء مبررات القانون المطعون فيه وفقدان أساسه الدستوري ومخالفة مبدأ المساواة:

حيث أن المستدعي يدللي بأن القانون المطعون فيه يعالج حقوقاً مستمدة من القانون رقم 269 الصادر في 7/3/2022 وأنه منذ ذلك التاريخ لم يطرأ أي ظرف استثنائي يبرر إعطاء المستفيدين من القانون المطعون فيه حقوقاً لم تعط لهم بموجب القانون 269/2022،

وحيث إن المستدعي يدللي أيضاً بأن السبب الموجب لصدور القانون المطعون فيه هو مساواة المعنيين به بمن اشتراكوا معهم في نفس المبارزة، واستفادوا من القوانين رقم 67/2009 و 116/2010 و 269/2022 الصادرة في السابق وأن هذه المساواة لا تصح كأساس دستوري

بسبب اختلاف الأوضاع بين المعينين بالقانون والمستفيدين من القوانين الأخرى، فضلاً عن كونه يشكل خرقاً للمساواة بين المعينين به وبين كل من يقدم بطلب ترشح لأية مبارزة دون إكمالها دون ترقيته ما يحدث خللاً في التنظيم الداخلي للسلك،

وحيث إنه يتبيّن من نص القانون المطعون فيه صدوره خلافاً لأي نص آخر بهدف مراعاة مبدأ المساواة مع الضباط الذين جرت ترقيتهم بموجب قوانين أخرى منها القانون رقم ١١٦ تاريخ ٢٠١٠/٦/٢٦ أو بموجب أحكام قضائية،

وحيث إن ترقية عدد من الضباط في المديرية العامة للأمن العام لا تتعلق بالانتظام العام أو باستمرارية المرفق العام أو بالحفاظ على مصالح البلاد العليا، ولا يكون بالتالي ثمة مبرر لإقرار القانون المطعون بدستوريته خلافاً للنصوص ومن خارج نطاق القوانين ذات الصلة،

وحيث إنه، فضلاً عن ذلك، يتبدىء من نص القانون المطعون فيه، أنه يرمي إلى ترقية الضباط، الذين سبق وتمت ترقيتهم إلى رتبة ملازم بموجب القانون رقم ٢٠٢٢/٢٦٩، إلى رتبة أعلى عند احالتهم على التقاعد وأن يعاد انهاء خدماتهم على أساس هذه الرتبة وتصفيّة حقوقهم على أساس هذه الرتبة الأخيرة بحجّة مراعاة مبدأ المساواة،

وحيث إنه لم يتبيّن من مضمون المادة المذكورة أنّ ثمة تمييز بين الضباط المعينين وأي فئة أخرى لترقية مراعاة مبدأ المساواة، الأمر الذي يستوجب ابطال القانون لهذا السبب أيضاً.

وحيث تبعاً لكل ما تقدّم يقتضي إبطال القانون برمتّه.

لذلك

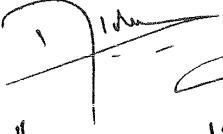
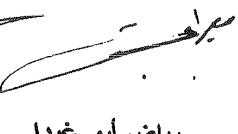
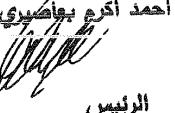
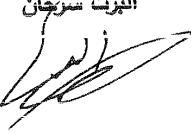
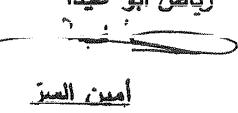
يقرر بالإجماع:

أولاً: قبول المراجعة في الشكل.

ثانياً: قبول المراجعة في الأساس وإبطال القانون المطعون فيه.

ثالثاً: إبلاغ هذا القرار من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ونشره في الجريدة الرسمية.

قراراً صدر في الحدث بتاريخ 2025/6/13.

ميشال طوني	فؤاز فرحات	الياس مشرقاني	ميراي نجم
			
أحمد أكرم بعاصبي	أبراهيم سرجان		رياض أبو غيدا
			
الرئيس		أمين السر	
طوني مشلب			عونی رمضان
			

مراسيم

رئاسة مجلس الوزراء

مرسوم رقم ٩٠

نقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة
إلى موازنة رئاسة مجلس الوزراء -
مجلس الإنماء والإعمار - رئاسة مجلس الوزراء
لعام ٢٠٢٥

إن رئيس الجمهورية
بناء على الدستور،
بناء على قانون المحاسبة العمومية وتعديلاته، لا
سيما المادة ٢٦ منه،

بناء على المرسوم رقم ٥٦ تاريخ ٢٠٢٥/٣/١١
(اعتبار مشروع موازنة العام ٢٠٢٥ موضوع مشروع
القانون المحال على مجلس النواب بموجب المرسوم
رقم ١٤٠٧٦ تاريخ ٢٠٢٤/١٠/٤ مرعياً ومعمول به)،
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير
المالية،

يرسم ما يأتي:
تمادة آذون: ينفق من احتياطي التمواربة العامة
لعام ٢٠٢٥ الاعتماد التالي
من الجزء الأول
الباب ٢٧ - احتياطي الموازنة
الفصل ٢ - احتياطي للنفقات الطارئة والاستثنائية
الوظيفة ١٩٠ - تحويلات ذات طابع عام بين
الادارات
البند ١٨ - النفقات الطارئة والاستثنائية
الفقرة ١ - احتياطي لنفقات طارئة
النسبة ١ - احتياطي لغذية مختلف بنود الموازنة
فقط عشرة مليارات وتسعمائة وتسعة وخمسون مليون
ليرة لبنانية
إلى الجزء الأول
الباب ٣ - رئاسة مجلس الوزراء
الفصل ٢٠٢ - مجلس الإنماء والإعمار - رئاسة
مجلس الوزراء